

تأثير بعض القرارات الإدارية على إنتاج وتسويق البطاطس المصرية مع الإشارة إلى القرارات الخاصة بالتعاونيات الزراعية

الدكتور حسين عبد الوهاب إبراهيم والدكتور فخرى البغدادى شوشة والدكتور موسى عبد العظيم أحمد

• مقدمة •

لا يستطيع أحد أن ينكر - بطبيعة الحال - مدى جدوى القرارات الإدارية التي تصدرها مختلف الهيئات المهتمة بالنشاط الاقتصادي لمحمول ما في أحداث الكفاية التكنولوجية والاقتصادية للموارد المستخدمة في إنتاجه وتسويقه . ولا شك أن شطراً لا يستهان به من الانخفاض الذي ينتاب تلك الكفاية لإنتاج وتسويق محصول البطاطس في مصر ، إنما يعزى إلى طبيعة القرارات التي تصدر عن بعض الهيئات التي يقع على عاتقها مسئولية اتخاذها ، وهذه الهيئات هي : الحكومة ، والزراع ، والوسطاء ، والتعاونيات الزراعية .

ويستهدف البحث استجلاء تأثير بعض القرارات سالفة الذكر على إنتاج وتسويق البطاطس المصرية بصفة خاصة ، مع الإشارة إلى قرارات التعاونيات الزراعية في هذا المجال .

ولاستيفاء البيانات اللازمة للتحليل فقد وقع الاختيار على (١٣١) زارعاً كعينة ممثلة لمنتجى البطاطس في مركز كفر الزيات بمحافظة الغربية باعتبار أن المساحة المزروعة منها في المركز تمثل نحو ٦٣٪ من إجمالي المساحة المزروعة بطاطس في المحافظة عام ١٩٧٨/١٩٧٩ ، كما يوجد به أكبر ثلاجة لحفظ تقاوى البطاطس في الجمهورية . هذا بالإضافة إلى البيانات السجلية التي أمكن الحصول عليها من بعض الهيئات ذات الاختصاص بإنتاج وتسويق البطاطس المصرية .

* الدكتور حسين عبد الوهاب إبراهيم : أستاذ بقسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس .

* الدكتور فخرى البغدادى شوشة : أستاذ بالمعهد العالى للتعاون الزراعى .

* الدكتور موسى عبد العظيم أحمد : باحث بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، بوزارة الزراعة .

وتحقيقاً لأهداف البحث فقد أمكن حصر القرارات موضع الدراسة في مجموعتين رئيسيتين : تختص الأولى منها بالقرارات المؤثرة على الإنتاج ، أما الثانية فتختص بالقرارات المؤثرة على بعض أوضاع التسويق المحلي والخارجي للمحصول ، وتشتمل ضمناً على تقييم مالي واقتصادي للثلاجات التابعة للجمعية التعاونية لمنتجي البطاطس في مصر .

• القرارات المؤثرة على إنتاج البطاطس المصرية •

يمكن تقسيم القرارات المؤثرة على إنتاج البطاطس المصرية إلى :

(١) تأثير القرارات أو الإجراءات الحكومية (١) :

وقد تم حصر بعضها فيما يلي :

(١) القيام باستيراد بعض أصناف التقاوى غير الصالحة للزراعة من ناحية ، وتأخر صرفها للزراع من ناحية أخرى ، حيث يتبين أن التقاوى المستوردة من تقاوى الصنف (ألفا) عام ١٩٧٨ كانت مصابة ببعض الأمراض الفيروسية ، مما أدى إلى تدهور محصول هذا الصنف في موسم ١٩٧٩ ، إذ بلغ متوسط إنتاج الفدان منه لهذا الموسم في مركز كفر الزيات حوالي خمسة أطنان ، في حين كان هذا المتوسط لنفس الصنف في سنوات سابقة حوالي ثمانية أطنان ، وقد أشار حوالي ١٧٪ من أفراد عينة البحث الميداني

(١) يصدر السيد وزير الزراعة سنوياً قراراً بأسماء أعضاء لجنة شراء التقاوى ، وتضم مندوباً عن جمعية منتجي البطاطس ، ومندوبين من وزارة الزراعة (شعبة بحوث الخضار ومراقبة التسويق) ، وينضم إليها المستشار التجاري في سفارة الدولة التي يتم منها الشراء . وتمنح اللجنة كافة الصلاحيات لتغيير بعض الكميات والأصناف داخل نطاق الكمية المتفق عليها وذلك في ضوء الأسعار المتاحة ، كما أن عليها مسئولية تحديد حجم درنات البطاطس ، والتأكد من جدية المعروض منها للبيع .

أما من ناحية الأمراض التي تصيب البطاطس فهذه مهمة بعثة الحجر الزراعي التي تقوم بتشخيص الكميات المتعاقدة على توريدها والتأكد من سلامتها من الآفات الممنوع دخولها في مصر والتي منها الإصابة بالأمراض الفيروسية . وشروط الحجر الزراعي راجعها الفنيون بوزارة الزراعة سنوياً ويصدر بها قرار تلزم به لجنة الشراء ، سواء من ناحية الأصناف والأحجام والرتب والأمراض والآفات وتكون هذه الشروط هي الأساس في التعاقد ، إذ لا تبرم بعثة الشراء أي عقد إلا إذا تعهد المورد بتنفيذ هذه الشروط .

إلى عدم صلاحية التقاوى المستخدمة ، وأكد حوالى ٨٥٪ منهم تأخير وصول هذه التقاوى إليهم .

(ب) ارتفاع تكلفة بند التقاوى ، حيث قدرت تكلفة هذا البند بحوالى ٤٥٪ من إجمالى التكاليف الإنتاجية الفدانية للمزارعى عينة الدراسة ، بينما قدرت تكلفة العمالة الآدمية والحيوانية بحوالى ٢٠٪ ، وتكلفة الأسمدة العضوية والكيماوية بحوالى ١٧٪ ، وتكلفة المبيدات بحوالى ٣٪ ، وتكلفة الآلات الميكانيكية ٢٪ ، والتكلفة التسويقية التى يتحملها المزارع بحوالى ٥٪ ، وتكلفة بند الإيجار بنحو ٨٪ من مجموع التكاليف الإنتاجية الفدانية للبطاطس . وقد ذكر حوالى ٥٥٪ من أفراد العينة أن ارتفاع أسعار التقاوى تعتبر من أهم المشاكل الإنتاجية التى تواجههم ، فقد بلغ سعر الطن من التقاوى المستوردة حوالى ٤٠٠ جنيه فى عام ١٩٧٩ .

(ج) عدم توفر المياه الضرورية نتيجة لعدم انتظام مناولات الري والتأخير فى زراعة العروة الصيفية حتى قرب السدة الشتوية ، فلا يجيد البعض منهم رية المحياة ، ويؤدى هذا إلى انخفاض إنتاجية الفدان ، وقد أكد حوالى ٥٥٪ من أفراد العينة هذه الحقيقة .

(د) عدم كفاية مقررات الأسمدة إذ تشير الأبحاث التى قام بها معهد بحوث الحضر بوزارة الزراعة أن الوصول إلى الإنتاج الأمثل للبطاطس يتطلب إضافة ٦٠ وحدة فسفور (٤٠٠ كجم صوديوم أحادى) ، ١٢٠ وحدة آزوت (٤٠٠ كجم سلفات نشادر ، ٤٠٠ كجم نترات أو ما يعادلها يوريا) ، ٩٢ وحدة بوتاس (٥٠ كجم سلفات بوتاس) ، فى حين اتضح أن زراع البطاطس لم يستطيعوا الحصول على النشادر أو سلفات البوتاس ، كما أن مرمرات الأسمدة كانت تقل كثيراً عن المعدل المطلوب إذ يتضح من واقع الدراسة الميدانية أن متوسط كمية الأسمدة التى تم إضافتها للفدان لم يتجاوز ١٤٧ كجم سوبر فوسفات ، ٩٨ وحدة آزوتية منها ٨٥ كجم سوبر فوسفات ، ٦٨ كجم آزوتية تم الحصول عليها من الجمعية والباقي من خارج الجمعية . وقد أكد جميع أفراد عينة البحث عدم كفاية مقررات الأسمدة .

(٢) تأثير قرارات الزراع :

وقد تم حصر بعضها في الآتي :

(أ) عدم الالتزام بتنفيذ دورة زراعية مناسبة حيث يقوم بعض زراع البطاطس في محافظات الدقهلية والجيزة والقليوبية بزراعة البطاطس الصيفي عقب البطاطس النيلي ، ويقوم البعض منهم في محافظتي الغربية والبحيرة بزراعة القطن عقب البطاطس النيلية وهذا يؤدي إلى انخفاض الإنتاج كما ونوعاً وتعرضه للإصابة بدودة درنات البطاطس علاوة على تركيز أمراض التربة .

(ب) قيام كثير من الزراع بتجزئة درنات تقاوى البطاطس بغرض الاقتصاد في الكميات المستخدمة منها لارتفاع أسعارها ، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض نسبة الإنبات نتيجة لنقص أجزاء الدرناات وعدم وجود عيون عليها ، وبالتالي إلى انخفاض الإنتاج .

(ج) عدم استجابة بعض الزراع للأصناف الجديدة ، فبالرغم من قيام وزارة الزراعة بتجربة زراعة أصناف جديدة من البطاطس المستوردة في العروة الصيفية - بغرض فتح أسواق جديدة - ولايصرح باستيراد هذه الأصناف إلا بعد إجراء تجارب عليها ويثبت نجاحها محلياً ، إلا أن هذه الأصناف تلاقى صعوبة في انتشارها - نتيجة للعادات الغذائية للسكان المصريين - مما يعرض الإنتاج الكلي للانخفاض ، حيث إن الأصناف القديمة تتدهور عاماً بعد آخر كصنفي (ألفا وجراتا) .

(د) عدم مراعاة التبخير في زراعة البطاطس الصيفي لغرض التصدير .

(هـ) عدم تنفيذ دورة زراعية سليمة ، وصعوبة عمليات الإرشاد ومقاومة الآفات والأمراض وإدخال الميكنة الزراعية كنتيجة لضآلة حجم الحيازات المزرعية وتشتيتها ، مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية الفدان .

(و) انتشار الأمية في الريف المصري ، فزيادة درجة التعليم تمكن الزراع من الاطلاع على اللشترات الإرشادية والاستفادة من نتائج البحوث العلمية لزيادة الإنتاج . وقد اتضح من الدراسة الميدانية أن نسبة الأمية بين

زراع البطاطس في العينة. تبلغ حوالي ٤١٪ ، ونسبة من يعرفون القراءة والكتابة بصعوبة حوالي ٩٪ ، ونسبة الذين يعرفونها جيداً حوالي ٣١٪ ، ونسبة الحاصلين على شهادات حوالي ١٩٪ ، ومن ذلك يبدو واضحاً أن منتجي البطاطس هم من الزراع الأكثر تعليماً حيث إن نسبة الأمية في الريف المصرى حسب نتائج تعداد ١٩٧٦ تبلغ نحو ٧٠٪ من عدد السكان الريفيين.

• القرارات المؤثرة في تسويق البطاطس المصرية •

تم حصر بعض القرارات المقررة في تسويق البطاطس في المجموعات التالية:

(١) تأثير القرارات المتعلقة بالتوريد ، ومنها :

(أ) أن العمل على زيادة الكميات المعروضة من البطاطس في فترة زمنية قصيرة تؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية لها ، بالرغم من زيادة أسعار مثلتها المخصصة للتصدير في نفس الفترة .

(ب) قد تؤدي زيادة الطلب عليها في السوق في فترات معينة إلى ارتفاع أسعارها المحلية مما يترتب عليه لإحجام المنتجين عن التوريد للتصدير وعدم القيام بعقود التوريد .

(ج) عدم انتظام التوريد لمراكز التجميع حيث إن زيادة الكميات الموردة يترتب عليها عدم القدرة على نقل المحصول إلى محطات التعبئة والفرز ، وإذا ماتم نقل المحصول فإن ذلك يكون أكبر من طاقة تلك المحطات مما يؤدي إلى ارتباك العمل بداخلها وزيادة نسبة العيوب التجارية والفرزة .

(٢) تأثير القرارات المتعلقة بالزراع ومركز التجميع ، ومنها :

(أ) استغلال التجار للزراع عن طريق إمدادهم بالقروض اللازمة بضمان المحصول وبأسعار منخفضة ، وقد أكد هذه الحقيقة حوالي ٧٦٪ من مجموع أفراد الدراسة الميدانية .

(ب) طول المسافة بين مراكز تجميع البطاطس ومناطق الإنتاج وعدم ملاءمة الطرق الموصلة بينهما ، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف النقل وزيادة

نسبة الفاقد . وقد اتضح أن حوالى ٢٨٪ من مجموع أفراد العينة يشكون من ارتفاع أجور النقل ، وذكر ٤٨٪ منهم أن الطرق المؤدية لمراكز التجميع غير جيدة وضيقة ، مما يترتب عليه التجاؤم في كثير من الحالات إلى استخدام الدواب لنقل المحصول وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة نسبة الفاقد نتيجة لتجريح الدرنات .

(٣) تأثير القرارات المتعلقة بالتصدير ، ومنها :

(أ) ارتفاع نسبة الفرزة في البطاطس المصرية المعدة للتصدير حيث اتضح أن كمية الصادرات تمثل نحو ٦٩٪ من جملة مشتريات شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية من البطاطس في عام ١٩٧٧ ، وبلغت نسبة الفاقد حوالى ٤٪ من جملة هذه المشتريات ، وقدر سعر شراء الطن من قبل الشركة بحوالى ٧٠ جنيهاً وسعر تصديره بحوالى ١٦٩ جنيهاً ، بينما كان سعر الطن من الفرزة التي تم تسويقها منها محلياً حوالى ٣٣ جنيهاً في نفس العام .

(ب) ارتفاع نسبة ما تشكله المصاريف الإدارية بالمقابلة بإجمالى التكاليف التصديرية للبطاطس ، فقد بلغت نسبة هذه المصاريف في عام ١٩٧٧ حوالى ٢٤٪ من إجمالى التكاليف التصديرية في حين بلغ ثمن شراء الحامات حوالى ٥٩٪ ، وتكلفة أداء بقية الخدمات التسويقية التصديرية حوالى ١٧٪ من إجمالى التكاليف التصديرية للبطاطس المصرية^(٢) .

(ج) عدم وجود العدد الكافى من أرصفة الشحن بالموانى بحيث يتناسب مع الكميات المصدرة وعدد البواخر .

(٤) تأثير القرارات المتعلقة بالجمعيات التعاونية الزراعية ، ومنها :

(أ) ضعف الإمكانيات المادية لتمويل أعضائها بالسلف النقدية ومستلزمات الإنتاج .

(٢) حسبت من البيانات المتوفرة لدى شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية ، إدارة الحسابات والميزانية ، حسابات النتيجة لمحصول البطاطس (غير منشورة) .

(ب) عدم توفر وسائل النقل .

(ج) عدم توافر جهاز فني وإدارى مدرب على العمليات التسويقية .

(د) عدم توفر نسبة كافية من السيولة النقدية لامتلاك ثلاثجات ، الأمر الذى يضطر معه الأعضاء إلى التخزين فى النوات . وتعتبر الظاهرة الأخيرة ذات أثر واضح على كفاية أداء وظيفة التخزين للمحصول الخاضع لهذه الدراسة ، حيث لم تتجاوز السعة التخزينية للثلاثجات التابعة للمجموعة التعاونية لمنتجى البطاطس فى مصر ٣٠٪ من إجمالى السعة التخزينية للبطاطس الصيفية فى الثلاثجات و ٨٪ من إجمالى مثلتها الكلية فى مصر^(٣) ، فإذا علم أن نسبة الفقد الناجمة عن التخزين فى الثلاثجات تراوح ما بين (١.٥ - ٢.٠)٪ وأن مثلتها الناجمة عن التخزين فى النوات تقدر بحوالى ١.٥٪ (جدول ١) لانتضح مدى الخسارة الحادثة فى كمية المحصول نتيجة اتباع وسائل تخزينية غير مناسبة .

ولاستجلاء رؤية مستقبلية خاصة بالقرارات المتعلقة بأداء وظيفة التخزين فى الثلاثجات التابعة للمجموعة التعاونية الزراعية لمنتجى البطاطس ، فقد استخدم أسلوب دراسة الجدوى المالية والاقتصادية لتقييم خمس من الثلاثجات السبعة التى تمتلكها المجموعة عام ١٩٧٨ هى ثلاثجات الطويلة ، الشوبك ، شطانوف ، المنيا ، كفر الزيات ، وتحقيقاً لذلك فقد قسمت التدفقات الخارجة *inflow* إلى تكاليف استثمارية وتكاليف جارية ، وقسمت الأخيرة إلى ثلاث بنود هى تكاليف التشغيل والتكاليف الإدارية وتدفقات أخرى نثرية ، وتمثل التكاليف

(٣) من المعروف أن محصول البطاطس النيل لا يحتاج إلى تخزين ، حيث يبدأ فى الظهور خلال فترة من شهر نوفمبر وحتى شهر يناير وي طرح فى الأسواق المحلية للإيفاء بألحاجات الاستهلاكية للسكان حين ظهور محصول العروة الصيفية الذى يطرح فى الأسواق اعتباراً من بداية شهر ابريل . ويبلغ الإنتاج السنوى من محصول البطاطس فى العروة الصيفية حوالى ٣٧٩ ألف طن كمتوسط الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٧٧ يصدر منه حوالى ١١٥ ألف طن والباقي يتم تخزينه بواقع ٢٢,٥ ألف طن فى الثلاثجات التابعة للمجموعة التعاونية لمنتجى البطاطس ، و٥٢,٥ ألف طن فى الثلاثجات التابعة للقطاع الخاص ، ٢٠٧ آلاف طن فى النوات الخاصة بذلك ، والكميات الباقية من محصول هذه العروة بعد التصدير تخصص للاستهلاك المحلى خلال الفترة من شهر مايو حتى شهر أكتوبر وكذلك كتقاوى لمحصول العروة التالية الثالثة .

النثرية^(٤) حوالى ٤٤ ، ٥٢ ، ٤٩ ، ٥٣ ، ٤١٪ من إجمالي التكاليف الجارية لكل من ثلاجة الطويلة والشوبك وشطانوف والمنيا وكفر الزيات على الترتيب ، وهذه النسبة تعتبر كبيرة جداً ، كما أن ارتفاع هذه التكاليف يشكل عبئاً كبيراً على جمعية منتجي البطاطس حيث تفتقر إلى نسبة سيولة عالية لإنشاء ثلاجات جديدة والدخول في أسواق الجملة .

ويتضح من النتائج الواردة بجدول (٢) أن معدل العائد الداخلى Internal rate of return (I.R.R.) يزيد عن ٢٥٪ في معظم الثلاجات ، ومن ثم فإن العمل على تخفيض نسبة المصروفات النثرية يمكن من زيادة معدل العائد الداخلى لهذه الثلاجات ، كما تشير هذه النتائج إلى أن معدل العائد الداخلى للثلاجات التي تدار بالكهرباء أكبر من نظيرتها التي تدار بالسولار ، نظراً لارتفاع أسعار البترول ، فقد بلغ معدل العائد الداخلى أكثر من ٥٠ ، ٤٩٪ لثلاجات المنيا وكفر الزيات ، على الترتيب وهما تداران بالكهرباء ، بينما بلغ هذا المعدل حوالى ٢٦ ، ٢٥ ، ٢٥٪ لثلاجات الطويلة وشطانوف والشوبك ، على الترتيب ، وهي تدار بالسولار . وتدل نفس النتائج المذكورة آنفاً على أن

جدول (١)

نسبة الفاقد من محصول البطاطس الصبغى نتيجة التخزين في ثلاجة ونواله الطويلة خلال أربعة شهور صيفية كمتوسط للسنتين ١٩٧٦ ، ١٩٧٧

نسبة الفاقد %				نمط التخزين
الشهر الرابع	الشهر الثالث	الشهر الثاني	الشهر الأول	
١,٥ - ٢	١ - ١,٥	٠,٥ - ١	أقل من ٠,٥	الثلاجة
٢٠ - ٣٠	١٥ - ٢٠	١٠ - ١٥	٣ - ٥	النواله

المصدر : جمعت وحسبت من واقع سجلات ثلاجة ونواله الطويلة بمحافظة الدقهلية عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ .

(٤) تشمل المصاريف النثرية ثمن الملابس ، والاشترابات ، والمصاريف العمومية ، والمنح ، والمكافآت ، والعمولات ، والمطبوعات ، وأدوات النظافة ، والانتقالات ، والإشراف وبدل الغذاء ، وبدل السفر ، والبريد .

أفضل سعة للتلاجة هي ٣٠٠٠ طن حيث قدر معدل العائد الداخلي للتلاجة المنيا التي تدار بالكهرباء وسعتها ٣٠٠٠ طن - بأكثر من ٥٠٪ ، بينما قدر هذا المعدل للتلاجة كفر الزيات - التي تدار بالكهرباء وسعتها ٦٠٠٠ طن - نحو ٤٩٪ .

جدول (٢)

معدل العائد الداخلي للتلاجات الطويلة ، شطانوف ، الشوبك ، المنيا
كفر الزيات قبل وبعد تخفيض المصروفات

اسم التلاجة	معدل العائد الداخلي قبل تخفيض المصروفات النثرية %	معدل العائد الداخلي بعد تخفيض المصروفات النثرية %		
		تخفيض ٢٥٪	تخفيض ٥٠٪	تخفيض ٧٥٪
الطويلة	٢٦	٢٧	٢٧	٢٨
شطانوف	٢٥	٢٦	٢٧	٢٩
الشوبك	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨
المنيا	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
كفر الزيات	٤٩	٥٠	٥٠	٥٠

المصدر : حسب من جدول (٣) .

مما تقدم يتضح أن مشروع التلاجات يكون مجدياً بالنسبة للجمعيات التعاونية طالما أن سعر الخصم الذي يمثل نفقة الفرصة البديلة المتاحة لاستثمار رأس المال في المجتمع أقل من ٢٥٪ ، وكلما كبر الفرق بين معدل العائد الداخلي للمشروع وسعر الخصم ، كان المشروع أكثر جدوى اقتصادية .

جدول (٣)

التدفق النقدي لتلاجه الطوية ، شطانوف ، الشوبك

السنوات	الشوبك			شطانوف			الطوية		
	إجمالي المنافع	إجمالي التكاليف	المصرفات الشريية الأخرى	إجمالي المنافع	إجمالي التكاليف	المصرفات الشريية الأخرى	إجمالي المنافع	إجمالي التكاليف	المصرفات الشريية الأخرى
١٩٦٣	٣١٨٢٢	٣١٨٢٢	—	(٣١٩٠٧)	٣١٩٠٧	—	(٣٢٥٢٦)	٣٢٥٢٦	—
١٩٦٤	(٧٠٩٧١)	٧٠٩٨١	—	(٧٠٥٨٧)	٧٠٥٨٧	—	(٧٠٧١٤)	٧٠٧١٤	—
١٩٦٥	٤٨٤	٨٠٧٨	٣٩٥٦	٣٠٤١	١٠٨٧٧	٤٠٧٥	(٣١٣)	٧٣٥٦	٣٢٢٧
١٩٦٦	٤٥٨	١٨٥٥	٤٢٧٤	٦١٩٢	١٤٩٤٤	٤٥٥١	١١٠٤٩	٧٦٣١	٣٣٥٨
١٩٦٧	٥٦٥	١٣٥٣	٤١١٥	٤٦١٦	١٢٩١٠	٤٣١٣	٣٩٥٩	٧٤٩٤	٣٢٩٧
١٩٦٨	١٦٦٠	٧٤٢٠	٧٦٦٠	١٨٢	١٦٦٤٧	٨٥٧٢	٣١٢٧	١٦٤٨٢	٧٢٥٢
١٩٦٩	١٤٦٥	١٥٢١٠	٧٤٢١	١١٥٥	١٧٦٧٦	٨٥٧٥	٣٠٥٩	١٦٣٥٥	٧١٩٦
١٩٧٠	١٥٥١	١٦١٥١	٧٩١٤	(٧٢٢)	١٥٦١٧	١٥٤٩	٣١٩٥	١٦٦٠٩	٧٣٠٨
١٩٧١	١٧١٧	١١٢٠٩	٥٤٢٢	١١٤٥٤	٣٣٣٩٧	٦٦١٧	٦٦٦٤	٣٧٧٦٦	٤٨٢٠
١٩٧٢	١٤٥٩	١١٠٥١	٥٤٤١	١٤٠٩٦	٣٧٠٦٢	٧٤٢٧	٢٩٤٣٧	١٢٣١٦	٥٤١٩
١٩٧٣	٧٨٧	١٩١٢٢	٩٣٧٠	٧٧٧٧	٢٠٨٧٤	١٠٨٠٩	١٠٢٤١	١٩١٩٧	٨٤٤٧
١٩٧٤	٢٧٥٤	٣٥٦٥	١٥٥٢	٣٠٩٥	٢٦٩٩٢	١٤٠٣٦	٢٩٤٤٠	٢٦٠٧٨	١١٤٧٤
١٩٧٥	٧٠٩١	٣٣٣٦٦	١٢٧٧٤	٥٦٢٧	٣٠٩١٧	١٣١٧٩	١١٠٠٨	٣٣٣٦٠	١٤٦٩١
١٩٧٦	١٣٠١٦	٢٢١٤٧	١٠٥٥٢	١٣٩٩٧	٣٣٣٠٠	١١٥٥١	٤٨٣٥١	٣٠٩٧٩	١٣٦٣١
١٩٧٧	١٩٠٧٨	٢٧٤٠٣	١٢٧٧٩	٢٨٢٧٤	٥٦٢٤٣	١٣١٩٢	١٦٧٨٧	٢٦٠٩٤	١٠١٧٧
١٩٩٤-٧٨	٢٣٣١٧	٥٠٢٠٥	١٣٧١٣	٢٥٩١٢	٤٧٥٥٥	١٢٣٦٦	٢٦٧٤٢	٤٤٦٩٣	١٢١٠٠

تابع جدول (٣)
التدفق النقدي
الصافي لتلاجات الميا وكفر الزيات

تلاجات كفر الزيات				تلاجات الميا				السنوات
التدفق النقدي	إجمالي المنافع	إجمالي التكاليف	المصرفات الثروة الأخرى	التدفق النقدي الصافي	إجمالي المنافع	إجمالي التكاليف	المصرفات الثروة الأخرى	
-	-	-	-	٧٦٦٤٠	-	٧٦٦٤٠	-	١٩٧٢
-	-	-	-	١٤١٣٥٩	-	١٤١٣٥٩	-	١٩٧٣
٣٤٤٩٦١	-	٣٤٤٩٦١	-	٣١٥٩	٢٩٢٥٥	٣٢٤١٤	١٧١٧٩	١٩٧٤
٦٠٢٤٧٠	-	٦٠٢٤٧٠	-	٦٢٧	٣١٨٥٢	٣٢٤٧٩	١٧٢٤	١٩٧٥
٣٩٢٧٣	٩٥٦٨٥	٥٦٤١٢	٢٣١٢٩	٤٥٢٠	٣٣٧٨٨	٢٩٢٦٨	١٥٥١٢	١٩٧٦
٤٤٠٤٥	٩٥٦٨٥	٥١٦٤٠	٢٣٢٣٨	٤٠٠٦١	٤٦٤٣٩	٦٦٣٧٨	٨١٨٩	١٩٧٧
٤٢٨٦٩	٨٤٤٦٤	٤١٥٩٥	١٥٣٩٠	١٧٨٨٨	٤٥٢٩٦	١٧٤٠٨	٩٩٢٣	٢٠٣-٧٨

المصدر : جمعت وحسبت من محلات الجمعية التعاونية الزراعية لمبنى البطاطس .

• الملخص •

يستهدف البحث استجلاء تأثير بعض القرارات التي تصدرها الهيئات المهمة بإنتاج وتسويق محصول البطاطس في مصر على الكفاية الإنتاجية والاقتصادية للموارد المستخدمة في إنتاجه وتسويقه ، مع الإشارة بصفة عامة إلى دور التعاونيات الزراعية في هذا المجال .

وقد أمكن حصر هذه القرارات في مجموعتين رئيسيتين تخصص الأولى منها بتلك المؤثرة على الإنتاج ، وهي : (١) القرارات و/ أو الإجراءات الحكومية . (٢) القرارات التي يصدرها زراع البطاطس . أما المجموعة الثانية فتتخصص بالقرارات المؤثرة على بعض أوضاع التسويق المحلي والخارجي للمحصول وهي : (١) قرارات ذات علاقة بتوريد المحصول . (٢) قرارات خاصة بالزراع ومراكز التجميع . (٣) قرارات خاصة بالتصدير . (٤) قرارات ذات علاقة بأداء الجمعيات الزراعية لمهامها في الإنتاج والتسويق .

وقد اتضح من النتائج المتحصل عليها مدى التأثير الواضح الذي تحدثه مختلف القرارات سالفة الذكر على الكفاية الإنتاجية والاقتصادية لإنتاج وتسويق محصول البطاطس في مصر .

وعلى الرغم من ذلك فما زال أمامها فرص مواتية لإنشاء ثلاجات جديدة طالما أن سعر الحصم الذي يمثل نفقة الفرصة البديلة لاستثمار رأس المال في المجتمع أقل من ٢٥٪ .